



تحت شعار "عمود البيت" .. تظاهرة في بئر السبع تنديدا بسياسات الهدم والتهجير في النقب

وبادرت إلى تنظيم التظاهرة كل من لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، ولجنة رؤساء السلطات المحلية البدوية في النقب، والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. وجاءت الدعوة إليها من خيمة الاعتصام في قرية تل عراد، يوم السبت الماضي، خلال الاجتماع الجماهيري ويوم التضامن مع القرية.

ورفع المشاركون لافتات طالبت بالعدالة للمواطنين العرب في النقب، وجاء على بعضها: "النقب لأهله وأصحابه"، و"لا لهدم البيوت، نعم لحقنا في السكن".

كما حمل المتظاهرون لافتات كتبت عليها أسماء عدد من القرى المهدة بالإخلاء أو الهدم، أمام التي تتعرض لحملات متواصلة، من بينها: تل عراد، السر، وادي الخليل، أم الحيران، والعراقيب.

وأكد القائمون على الحراك والمشاركون فيه أن الهجمة التي تتعرض لها هذه القرى والبلدات تمس بالتنسيق الاجتماعي والاستقرار المعيشي للمواطنين، وتزيد من معاناتهم في ظل سياسات الهدم والإخلاء.

وتندرج هذه التظاهرة ضمن الحراك الشعبي المتواصل في النقب رفضا للمخططات التي تستهدف عددا من القرى العربية، وفي مقدمتها قرية تل عراد. ويؤكد المشاركون أن هذه التحركات تهدف إلى الدفاع عن حق الأهالي في السكن والأرض، والتصدي لمحاولات مصادرة الأراضي وتهجير السكان البدو، وسط مطالبات بوقف أوامر الهدم والإخلاء المتواصلة.

رام الله- الحياة الجديدة- شارك المئات من أهالي النقب، إلى جانب قيادات وناشطين سياسيين من مختلف مناطق المجتمع العربي داخل اراضي الـ48، أمس الخميس، في تظاهرة "عمود البيت" أمام مقر ما تسمى "سلطة توطين البدو" في مدينة بئر السبع، احتجاجا على سياسات هدم المنازل العربية في النقب.

وأقيت عدة كلمات من قبل قيادات عربية، من بينها رئيس لجنة المتابعة، د. جمال زحلقة، ورئيس مجلس القرى غير المعترف بها، عطية الأعسم، ورئيس منتدى السلطات المحلية العربية في النقب ورئيس بلدية رهط، طلال القريناوي، ورئيس لجنة التوجيه لعرب النقب، طلب الصانع، وعضو اللجنة المحلية في قرية تل عراد، عدنان النباري، إلى جانب عدد من القيادات والناشطين.

وأكد الشيخ صباح الطوري، شيخ قرية العراقيب التي هدمت 245 مرة وأعيد بناؤها، أهمية الصمود والنضال، وقال لموقع "عرب 48" إن "العراقيب هدمت وأعدنا بناءها، لأن قرانا وبلداتنا حق لنا، ونحن نعيش عليها منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل".

وأضاف أن "الهجمة المستمرة على قرانا بدأت منذ عقود، ورغم ذلك نشعر اليوم بتصاعدها، غير أننا نشدد على أن كل عربي في أرضه يجب أن يبقى فيها مهما كان، ومهما هدمت منازلهم ومبانيهم، فهذه الأرض لنا".

يشار إلى أن المتظاهرين المحتجين أغلقوا الشارع الرئيسي في مدينة بئر السبع لبعض الوقت.

التقت وفدا من اتحاد الغرف التجارية

الوزيرة شاهين تودع سفير الدنمارك المعتمد لدى دولة فلسطين لمناسبة انتهاء مهامه

السلطانية في خدمة مصالح شعبنا، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

كما أكدت الوزيرة أهمية مواصلة الجهود الدبلوماسية لإبراز آثار السياسات الإسرائيلية المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني والنظام المصرفي في المحافل الدولية، بما في ذلك استمرار قرصنة أموال المقاصة وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية خطيرة من جانبه أكد وفد اتحاد الغرف التجارية على أهمية العلاقة التكاملية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وضرورة تطوير شراكة استراتيجية مع وزارة الخارجية لتعزيز فرص التعاون، وآليات التنسيق والتشبيك بين الوزارة وسفارات دولة فلسطين والولايات الفلسطينية في الخارج واتحاد الغرف التجارية، بما يساهم في تعزيز الجهود الاقتصادية الوطنية. وحضر اللقاء إلى جانب الوزيرة مستشار أول مصطفى البرغوثي، مدير الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، والسيدة رزان لفتاوي مديرة المراسم، وفتاح جيبات مدير وحدة المعلومات والأرشيف.



بها الشعب الفلسطيني. كما التقت الوزيرة شاهين، أمس، وفدا من اتحاد الغرف التجارية برئاسة عبدو ادريس، رئيس اتحاد الغرف التجارية، لبحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك. وأكدت أهمية هذه اللقاءات في تعزيز قنوات التواصل والتعاون بين الوزارة والقطاع الخاص، واستثمار دور السفارات

مؤكدا موقف الدنمارك الداعم لحل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني. وأكد أن حكومة مملكة الدنمارك تشيد بالإصلاحات التي تنفذها الحكومة الفلسطينية، وتقدر الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة وتطوير المؤسسات الوطنية، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة التي يمر

والإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة، ووقف إرهاب المستوطنين والاعتداءات المتواصلة ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، ورفض العقوبات على الجهات المسؤولة عن تلك الانتهاكات. من جانبه، شكر السفير هالنج وزارة الخارجية والمغتربين على التعاون الذي حظي به خلال فترة عمله،

رام الله- الحياة الجديدة- التقت وزيرة الخارجية والمغتربين د. فارسين أغابكيان شاهين، سفير مملكة الدنمارك المعتمد لدى دولة فلسطين سيغورد هالنج، لمناسبة انتهاء مهامه، حيث أشادت بجهوده خلال فترة عمله في تعزيز العلاقات الفلسطينية الدنماركية.

وثمنت شاهين الدعم الذي تقدمه مملكة الدنمارك لشعبنا الفلسطيني، مؤكدة تقدير دولة فلسطين للموقف الدنماركي الثابت والداعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ودورها الحيوي في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

ودعت الدنمارك إلى الاعتراف بدولة فلسطين، باعتباره استحقاقا قانونيا وسياسيا للشعب الفلسطيني وتجسيدا لحقه في تقرير المصير، وبما يساهم في حماية حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والدائم. واستعرضت أولويات المرحلة الراهنة، وفي مقدمتها التوصل إلى وقف كامل ومستدام لإطلاق النار في قطاع غزة،

«الإحصاء»: ارتفاع مؤشر أسعار تكاليف البناء في الضفة خلال شهر أيار

والمواد الأولية انخفاضا مقداره 0.26%، في حين وأسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقرارا خلال شهر أيار 2026 مقارنة بالشهر السابق.

ارتفاع في المؤشر العام لأسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه

سجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه في الضفة ارتفاعا نسبته 0.12% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف إنشاء شبكات المياه إلى 132.99 مقارنة بـ 132.83 خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني 2010=100).

وعلى مستوى أسعار خزانات المياه سجل الرقم القياسي ارتفاعاً نسبته 0.37%، إذ ارتفع الرقم القياسي إلى 118.37 مقارنة بـ 117.93 خلال الشهر السابق، وسجلت أسعار شبكات المياه ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.02%، إذ ارتفع الرقم القياسي إلى 139.64 مقارنة بـ 139.61 خلال الشهر السابق.

ارتفاع في المؤشر العام لأسعار تكاليف إنشاء شبكات الصرف الصحي

سجلت أسعار تكاليف إنشاء شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 0.25% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي إلى 120.54 مقارنة بـ 120.24 خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون ثاني 2010=100).

ارتفاع في مؤشر أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة

وسجلت أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة ارتفاعاً نسبته 23.0% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم إلى 119.05 مقارنة بـ 118.78 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100)، وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً نسبته 1.11%، وأسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0.29%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أيار 2026 مقارنة بالشهر السابق.

انخفاض في مؤشر أسعار تكاليف إنشاء الطرق

سجلت أسعار تكاليف إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة انخفاضا مقداره 0.23% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ انخفض الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف الطرق إلى 125.97 مقارنة بـ 126.26 خلال الشهر السابق (شهر الأساس كانون أول 2008=100)، وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة تشغيل معدات وصيانة انخفاضا مقداره 1.80%، وأسعار مجموعة استئجار المعدات انخفاضا مقداره 0.31%، وأسعار مجموعة الخامات

بالشهر السابق.

ارتفاع في مؤشر أسعار تكاليف البناء لمباني غير السكنية

وسجلت أسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة ارتفاعاً نسبته 0.16% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية إلى 119.97 مقارنة بـ 119.78 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100)، وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً نسبته 1.01%، وأسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0.20%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أيار 2026 مقارنة

«ماس» بالشراكة مع بنك فلسطين يعقدان لقاء الطاولة المستديرة تحت عنوان «قطاع الطاقة في فلسطين بين ارتفاع الأسعار والحلول الممكنة»

والتنظيمية الناضجة للأسواق لتعزيز كفاءتها وصمودها أمام الأزمات، ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتحقيق قدر أكبر من الأمن الطاقوي. فيما أشار أبو الرب إلى أن فلسطين تمتلك موارد طاقة متعددة، خاصة الموجودة في رنتيس، وكذلك الزيت الصخري المتواجد في منطقة الجنوب، غير أن القيود والاحتلال الإسرائيلي تحرم الفلسطينيين من الانتفاع منها، وأشار إلى أن تقلبات أسواق الطاقة ليست أمراً مستجداً، مستذكراً الارتفاع الحاد في أسعار النفط عام 2007 عندما تجاوز سعر البرميل 140 دولاراً، ما يبرر الحاجة إلى تبني سياسات تعزز الاستثمار في مصادر الطاقة وتدعم الأمن الطاقوي الفلسطيني.

بدوره، أوضح سراحنة أن محطات الوقود في فلسطين تعمل وفق تراخيص وإجراءات توريد تنظمها الهيئة العامة للبترول، التي تتولى أيضاً شراء المحروقات من الجانب الإسرائيلي في ظل غياب مخزون استراتيجي فلسطيني. وأشار إلى أن أسعار المحروقات تتأثر بالأسواق العالمية والتطورات الدولية، وبين أن نقص التوريد يشكل تحدياً مستمراً يتطلب حلولاً حكومية، مؤكداً ضرورة معالجة التحديات القائمة بما يعزز استقرار القطاع وكفاءته.

وفي مداخلاتهم، شدد المشاركون على أهمية تنظيم قطاع المحروقات وتوفير سياسات حكومية مستقرة تعزز ثقة المستثمرين وتحفز الاستثمار فيه، مؤكداً ضرورة مكافحة التهريب ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع. كما دعوا إلى تفعيل دور القطاع المصرفي في دعم المشاريع المرتبطة بالطاقة والمحروقات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارهما ركيزة أساسية لتطوير القطاع وتحسين كفاءته.

مجموعة من التدخلات التي قد تساهم في الحد من آثار الارتفاع المتسارع في أسعار المحروقات والتخفيف من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وتضمنت التدخلات قصيرة المدى لتعزيز الرقابة على الأسواق، وتوجيه الدعم نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر تضرراً، وضمان تأمين سلاسل التوريد.

أما على المدى المتوسط، فتقترح الورقة السعي نحو جباية ضريبة المحروقات (البلو) محلياً من خلال الضغط على الجانب الإسرائيلي، بدعم ومناصرة دوليين، لتطبيق التفاهات التي جرى التوصل إليها في العام 2019 بين وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية بشأن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء الوقود بسعره الأصلي دون تسديد ضريبة البلو. إلى جانب ضرورة توسيع القدرات التخزينية والاحتياطي الاستراتيجي للوقود، وتعزيز الاعتماد على أنظمة الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية.

وعلى المدى الطويل، دعت الورقة إلى تبني سياسات أكثر استدامة لتعزيز أمن الطاقة، من خلال دراسة إمكانية تنويع مصادر استيراد الوقود وتقليل الاعتماد الحصري على السوق الإسرائيلي، عبر بحث في المتطلبات الفنية والسياسية والقانونية اللازمة لفتح قنوات استيراد بديلة من الأسواق الخارجية مستقبلاً. وفي تعقيبها على الورقة، أكد قباها على أن قضية الطاقة أصبحت جزءاً أساسياً من منظومة الأمن الاقتصادي الوطني، نظراً لتأثيراتها الواسعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وليس على قطاع الطاقة فحسب. وأشار إلى أن التحدي لا يقتصر على تفسير أسباب ارتفاع الأسعار، بل يتمثل في بناء اقتصاد فلسطيني أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات. وأضاف أن وزارة الاقتصاد الوطني تواصل تطوير الأطر التشريعية

بتقلبات أسعار النفط والطاقة عالمياً، ويعزز أهمية التوسع التدريجي في استخدام مصادر الطاقة البديلة بما يدعم أمن الطاقة ويحد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني تجاه الصدمات الخارجية.

وأظهر الباحث أن معدل الاعتمادية على الطاقة المستوردة في فلسطين بلغ حوالي 84.3% خلال العام 2024، مما يعني محدودية القدرة الإنتاجية المحلية للطاقة، الأمر الذي يزيد من تأثر الاقتصاد الفلسطيني بتقلبات الأسعار والاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بسلاسل التوريد الخارجية.

وبيّن أن قطاع النقل كان المستهلك الأكبر للمحروقات في العام 2024، فيما يستهلك القطاع المنزلي النسبة الأعلى من الكهرباء والغاز، مؤكداً أهمية توسيع الاستثمار في أنظمة الطاقة المتجددة التي تعد من أبرز التدخلات الاستراتيجية المطلوبة لتعزيز مساهمة المصادر المحلية في مزيج الطاقة الفلسطيني وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وتزايد مخاطر انتقال الصدمات السعريّة إلى قطاع الكهرباء.

واستعرض الباحث تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الفلسطيني، موضحاً أن الاعتماد شبه الكامل على استيراد الوقود من الجانب الإسرائيلي يجعل السوق المحلية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

وأشار إلى أن الارتفاعات الأخيرة في أسعار المحروقات انعكست بشكل مباشر على تكاليف النقل والإنتاج ومستويات الأسعار، في وقت تتراجع فيه قدرة الحكومة على تقديم الدعم نتيجة الأزمة المالية واحتجاج أموال المقاصة. واختتم الباحث يعاقبه عرضه باستعراض

من جهته أكد بنك فلسطين، أن دعمه للقاء الطاولة المستديرة الذي نظمه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، يأتي انطلاقاً من إيمانه بأهمية تعزيز القضايا الاقتصادية والتنموية الحيوية، وفي مقدمتها قطاع الطاقة واستدامتها، باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني ورفع قدرته على مواجهة التحديات والأزمات، مشيراً إلى أن الاستثمار في المعرفة وتبادل الخبرات بين صنع القرار والخبراء والقطاع الخاص يساهم في بلورة حلول عملية وسياسات فاعلة تدعم التحول التدريجي نحو مصادر الطاقة

البديلة وتحقق تنمية اقتصادية أكثر استدامة. بدوره، بين الباحث يعاقبه، في عرضه أن الورقة تهدف إلى تحليل الأسباب البنيوية والظرفية الكامنة وراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الفلسطيني، وفهم آليات انتقال الارتفاع إلى الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تقييم تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر والقطاعات الاقتصادية والمجتمع ككل، بما يساهم في صياغة استجابات أكثر فاعلية للتعامل مع الظروف الراهنة.

وأشار إلى أن الورقة تنطلق من فرضية مفادها أن استمرار الاعتماد المرتفع على مصادر الطاقة التقليدية المستوردة يُعيق الاقتصاد الفلسطيني عرضة بصورة مستمرة للتقلبات الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية، وما يرافقها من صدمات سعرية تنعكس مباشرة على تكاليف المعيشة والإنتاج والنقل، وبين يعاقبه أن أثر هذه الهشاشة يزداد في ظل الاعتماد على استيراد ما يقارب 86% من الاحتياجات الكهربائية من الجانب الإسرائيلي، إلى جانب الاعتماد شبه الكامل على استيراد المحروقات عبر السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الفلسطيني شديد التأثر

بالتغير السابق.

وسجلت أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة ارتفاعاً نسبته 23.0% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم إلى 119.05 مقارنة بـ 118.78 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100)، وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً نسبته 1.11%، وأسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0.29%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أيار 2026 مقارنة بالشهر السابق.

وسجلت أسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة ارتفاعاً نسبته 0.16% خلال شهر أيار 2026 مقارنة بشهر نيسان 2026؛ إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية إلى 119.97 مقارنة بـ 119.78 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100)، وعلى مستوى المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً نسبته 1.01%، وأسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0.20%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أيار 2026 مقارنة

رام الله- الحياة الجديدة- عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) بالشراكة مع بنك فلسطين لقاء الطاولة المستديرة الثالث لعام 2026 لمناقشة «قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة»، وذلك في مقر المعهد وعبر تقنية الزووم.

وأدار اللقاء منسق البحوث في المعهد سامح حلاق، وأعد الورقة الخلفية الباحث في المعهد صبري يعاقبه، فيما قدم كل من مدير دائرة الاتصال والمعلومات في وزارة الاقتصاد الوطني، عمر قباها، والقائم بأعمال مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث الطاقة والبيئة في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، نضال أبو الرب، وأمين سر نقابة أصحاب المحروقات مداخلاتهم وتعقيباتهم على الورقة خالد سراحنة.

وفي مستهل اللقاء، رحب المدير العام لمعهد ماس فراس ملحم بالمشاركين من الخبراء وممثلي مختلف القطاعات، مؤكداً على أهمية مناقشة التحديات المرتبطة بقطاع الطاقة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة وما تفرضه من ضغوط إضافية على الاقتصاد الفلسطيني.

وأشار إلى أن هذه الجلسة تأتي في إطار جهود المعهد لتوفير منصة للحوار تجمع صنع القرار والخبراء ومثلي القطاع الخاص، بما يساهم في بلورة سياسات وتوصيات عملية تعزز أمن الطاقة وترفع قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات.

كما تقدم ملحم بالشكر إلى راعي هذه الجلسة بنك فلسطين، على دعمه لهذه الفعالية، مؤكداً لدوره في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإيمانه بأهمية تعزيز أمن الطاقة والتحول التدريجي نحو الطاقة البديلة، بما يتماشى مع التوجهات التنموية الحديثة.